النهار ٢٣-٠٦-٢٠٢٠

تقرير لجنة المال عن الخسائر: تفاؤل أم تلاعب بالأرقام؟

روبير فاضل

في موقف لافت وسط الانقسامات السياسيّة، توصّلت لجنة المال والموازنة إلى إجماع بين الأحزاب لدعم المصرف المركزي في خلافه مع الحكومة في موضوع تقدير الخسائر. وتبنّت اللجنة في تقرير لا يزال سرّياً أرقاماً بعيدة عن أرقام الحكومة اذ قُدِّرت الخسائر الصافية بنحو ٥٠٪ من أرقام الحكومة (٨٠ ألف مليار ليرة مقابل ١٥٠ ألف مليار).

في الوقت الذي رحّب الرأي العام بتوحيد الأرقام تحضيراً للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، من الواضح أنّ هذا التّباين في التشخيص بالإضافة إلى إخفاقات الحكومة بالإصلاحات قد يؤخّر أو يطيح الاتفاق مع المؤسّسات الدولية.

ما هي حقيقة حرب الأرقام؟

-أرقام لجنة المال والموازنة تبدو غير واقعية:

في دراسة أوّلية للأرقام، علماً أنّ التقرير لم يُنشر بعد، تبيّن أنّ الفرق بين تقديرات الحكومة واللجنة ناجم من ٣ أرقام أساسية: ١- تقدير خسائر المصارف من القروض المتعثرة، ٢- تقدير خسائر المركزي من انخفاض سعر صرف الليرة، ٣- تقدير الخسائر الناتجة من الـ"يوروبوندز" وسندات الخزينة بالليرة اللبنانية.

-1قد تكون خسائر المصارف أقلّ ممّا قدّرته الحكومة بفضل الضمانات على القروض التي تملكها، لكن حجم الأزمة الاقتصادية قد يُحوّل هذه المصارف إلى شركات عقاريّة لها عقارات أكثر ممّا لديها سيولة تمكّنها من لعب دورها في تمويل الاقتصاد.

-2أمّا رقم خسائر المصرف المركزي الناتج من انخفاض سعر صرف الليرة، فتدلّ الدراسات الأوليّة على أنّها غير واقعية. وفي محاولة لتخفيف الخسائر، قرّرت لجنة المال والموازنة أنّ كل ديون المصرف المركزي للمصارف اللبنانيّة التي تستحق بعد العام ٢٠٢٧ ستُدفع بسعر صرف لليرة غير واقعي (١٥٠٠ ليرة لكل دولار) ممّا يُوفّر خسائر هائلة على المركزي بطريقة مصطنعة. علماً أنّ هذا التوفير سينعكس خسارة هائلة على المصارف من دون أخذها في الاعتبار.

-3أمّا خسائر الـ"يوروبوندز" وسندات الخزينة: فقد قرّرت اللجنة زيادة سعرها بدل خفضها للحد من خسائر المصرف المركزي والمصارف، الأمر الذي يُضعِف موقف الدولة التفاوضي مع حاملي الـ"يوروبوندز."

¶أرقام لجنة المال خرجت عن المعايير الدوليّة:

يبدو انه كلّما تعثّرت الدولة والمؤسّسات المالية، تلجأ إلى الإبداع في القواعد المحاسبيّة لإخفاء أو تجميل الحقائق وتأجيل القرارت الصعبة ما يضع لبنان ومصارفه خارج بعض المعايير الدوليّة ويزيد عزته اقتصادياً. وبيان صندوق النقد الدولي حول أرقام الخسائر يؤكد مرّة جديدة ظاهرة تجميل أرقام الدولة اللبنانيّة.

¶لا يمكن أنْ تكون لجنة المال الحَكَم الصالح في هذا الملف

تتألف لجنة المال والموازنة من الأحزاب التي صوّتت على كل موازنة وكل استدانة منذ نهاية الحرب وبالتالي أوصلت البلاد إلى حالة الإفلاس. من هنا مصلحة هذه اللجنة في تخفيف أرقام الخسائر لتبييض صفحتها. ويطرح هذا التقرير كذلك تساؤلات عن مدى وعي اللجنة لدقّة الوضع ودوافع موافقتها على ملف شائك من حيث المصالح الفئويّة والماليّة. إنّ تسييس الأرقام غير مفيد في هذه المرحلة المحوريّة التي تتطلّب أعلى درجة من الشفافيّة والمصارحة.

¶الخلاف ليس على الأرقام بل على الحلول:

الخلاف على الأرقام، هو انعكاس عمليّ لخلاف كبير بين الطبقة السياسيّة والحكومة على موضوعين أساسيّين يجب الاتفاق عليهما:

-هل يجب معالجة كل الخسائر دفعة واحدة: الحكومة تريد الاعتراف بكل الخسائر وتصفيرها في أسرع وقت لإعادة إطلاق الاقتصاد على أسس سليمة فيما، المصرف المركزي والمصارف تريد تقليل الخسائر وتعويضها تدريجاً للحد من تداعياتها عليها ومنع انكماش الاقتصاد.

-من يتحمّل الخسائر: الحكومة تريد تحميل كل الخسائر للمصارف وتغيير مساهميها واقتطاع الودائع، فيما المصرف المركزي والمصارف تريد الحفاظ على مساهمي المصارف وتحميل الدولة جزءاً من الخسائر بدل اقتطاع الودائع. إلاّ أنّ تعامل المصارف مع المودعين يناقض المواقف المعلنة للأحزاب برفض اقتطاع الودائع.

¶هل تريد السلطة فعلاً مساعدات خارجية؟

إنّ عجز الحكومة عن القيام بأيّ إصلاحات بنيوية في ملفات الكهرباء والتعيينات المالية والتشكيلات القضائية، كما تلاعب السلطة بحجم الخسائر التي راكمتها على مدى عقود، يُشكّلان إشارات بالغة السلبيّة للجهات المانحة قد تؤخّر أو تمنع الاتفاق مع المؤسّسات الدولية. وهناك بوادر اتجاه لدى القيادات السياسيّة الى ابتداع حلول داخلية من دون الاتّكال على دعم خارجي لتفادي الإصلاحات الموجعة والتضحيات المطلوبة. هذا الخيار، لن يؤمّن دولارات من الخارج ولن يؤدي إلاّ إلى استنفاد ما تبقى من احتياط المركزي وبيع أصول الدولة وهدر ثروات اللبنانيّين.

ما هو الحل؟

¶الاتفاق على توزيع الخسائر:

بدل تسييس الأرقام، كان من الأجدى التوافق على توزيع الخسائر بعدما قدّمت الحكومة تصوّرها الذي يقوم على تحميل الخسائر للمصارف والمودعين الكبار والدائنين الأجانب لأنّ هناك تبايناً عميقاً حول هذه المقاربة. وإعادة النظر في عمليّة توزيع الخسائر يجب أن تراعي ٣ ضرورات قد تكون متناقضة: حماية

المودعين الصغار، حماية الأجيال المقبلة من خلال حماية موجودات الدولة وحماية المستثمرين (طبعاً غير الفاسدين) لأنّهم في نهاية المطاف يؤمّنون فرص العمل وإعادة نهوض لبنان من الأزمة. لذلك، ونظراً إلى حجم الخسائر، لا مفرّ من تحميل جزء منها للدولة وجزء للمصارف على أن يكون اقتطاع الودائع خط الدفاع الأخير وألا يتخطى نسبة ٣٠٪ منها.

¶التلاعب بالأرقام لن يعيد الثقة:

من الواضح أنّ الرأي العام متعطش إلى أخبار جيّدة ولكن سوء تشخيص الأزمة لا يعطي أملاً إلاّ لبضعة أسابيع ولن يُقنِع المؤسّسات الدولية كما أكدّ الصندوق الأسبوع الماضي. الحل في اعتماد الشفافية والاعتراف بالمسؤولية وتبنّي أفضل الحلول والابتعاد عن الشعبوية.

¶الأساس في الإصلاحات قبل الأرقام:

بغض النظر عن حجم الخسائر، التي تمثل ٢,٥ ضعفي رأس مال المصارف في تقرير لجنة المال و٤,٥ اضعاف في تقرير الحكومة، فإنّ الخسائر هائلة والحل ليس في الأرقام بل في مباشرة الإصلاحات فورًا. ضخ ما تبقى من احتياط المصرف المركزي للدفاع عن الليرة بدل القيام بخطوات عملية لاستعادة الثقة يؤكد الاستمرار في الهروب إلى الأمام.

¶على الحكومة فتح حوار ولو متأخّراً حول إدارة الخسائر وكيفية توزيعها:

لبنان بحاجة الى حوار اقتصادي أكثر من سياسي. إعادة التواصل بين الحكومة والمصارف بعد تدخّل المدير العام للأمن العام اللواء عبّاس ابراهيم خطوة إيجابيّة يجب توسيعها لتشمل كل القطاعات والأحزاب لفتح حوار يهدف إلى الاتفاق على معالجة الخسائر وتوزيعها، كما يمهّد لاتفاق على مساهمة المصارف في الخسائر وإعادة هيكلتها ورسملتها وحوكمتها في أسرع وقت ممكن.

الخلاف على الأرقام أهدر أسابيع عدّة، تُرجم بإقفال مئات الشركات وخسارة آلاف فرص العمل. كما بعث برسالة سلبيّة إلى المجتمع الدولي بعد التأخير في الإصلاحات. هل يكون قرار لجنة المال والموازنة مدخلاً لإبتداع حلول وهميّة على أساس "أهليّة بمحليّة" تُهدر ما تبقى من ثروات لبنان والأجيال الطالعة؟!

■نائب سابق وعضو اللجنة التنفيذيّة في الكتلة الوطنيّة.